التلخيص المنتقى

لإمالتي

الكبرى والصغرى

بقلم

أبي عبد الله

عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله

السوداني الدارفوري

عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين، رب يسر وأعن يا كريم

ملخص مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري في الإمالة الكبرى والصّغرى

الإمالة لغة:

مصدر الفعل أمال يميل إمالة.

والإمالة لغة تنتظم معاني عدة، منها: الانحراف والعدول عن جهة إلى جهة، ومن معاني الإمالة أيضًا الانحناء من أمال فلان ظهره، إذا أحناه، ومن معانيها أيضًا التعويج ، يقال: أملت الرمح ونحوه إذا عوجته عن استقامته، أو العدولُ عن الشيء والإقبال عليه.

الإمالة في اصطلاح القراء:

أما الإمالة في اصطلاح القراء؛ فإنها معرفة عندهم بتعريفات عدة، وهي مع وفرتها متقاربة المعاني جدا، فالإمالة: هي أن ينحى بالحركة نحو الحركة، سواء أكانت الحركة فتحة، أم ضمة، أم كسرة.

وهذا التعريف جامع يجمع أنواع الإمالة الثلاثة الشائعة عند العرب والواقعة في القراءات القرآنية المتواترة (إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، وإمالة الفتحة قبل هاء التأنيث، وإمالة الفتح قبل الراء المكسورة).[١]

وتنقسم في اصطلاح القراء قسمين: كبرى، وصغرى.

فالكبرى: أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مفرط[٢] وهي الإمالة المحضة، وتسمى الإضجاع، ويقال: البطح، وربما قيل له الكسر أيضًا، وإذا أطلقت الإمالة انصرفت إليها.

---

(١) انظر: معجم علوم القرآن لإبراهيم بن محمد الجرمي (ص ٥٠).

(٢) بحيث لو زادت درجة الإمالة في هذا النوع لصارت الألف ياء.

والصغرى: هي ما بين الفتح والإمالة الكبرى، وتسمى التقليل والتلطيف وبين بين: أي بين الفتح الذي هو استقامةُ اللفظ بالحرف، وبين الإمالة الكبرى التي هي الانحناءُ بالحرفِ مُتناهيًا به.[٢]

واعلم أنه لا يمكن للإنسان أن يحسن النطق بالإمالة سواء كانت كبرى أو صغرى إلا بالتلقي والمشافهة على شيخ متقن محقق ضابط ماهر عارف استكمل الأهلية في هذا الفن؛ فإذا حصَّل المرء مثله فليحرص على طول ملازمته والأخذ عنه.

وكلاهما جائز في القراءة، جارٍ في لغة العرب.

فائدة الإمالة

فائدتُها: سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفعُ بالفتح وينحدرُ بالإمالة، والانحدارُ أخفُّ على اللسان من الارتفاع؛ فلهذا أمال من أمال من العرب.

وأما من فتح؛ فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل فلم يعدل عنه، وإن كان غيره أخف منه.

ويزاد في تعليل الفتح فيما أمالته للإشعار بالأصل أن يقال: إذا كان اللازم في الكلام ترك لفظ الياء التي هي الأصل، والعدول عنها إلى أن تقلب ألفاً في نحو: (الهدى) و (قضى) إذ الألف أخف من الياء المتحركة فلا يعاد إلى التنبيه على أمر قد ترك، وأصل قد رفض، كما قال الشاعر:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن إليه بوجه آخرْ الدهر ترجع

ويزداد في تعليل الفتح فيما إمالته للوجهين الأخيرين من أوجه الإشعار أن يقال: إذا صح في فصيح الكلام ترك الإمالة حيث يكون سببها قائماً وهو ما أميل للمناسبة، وحيث يكون سببها مقدراً وهو

---

(٣) وهذه الإمالة المتوسطة هي أصعب في النطق من الإمالة الكبرى؛ لأنها مرتبة وسطى بين الفتح والإمالة الشديدة، ولذلك قلّ من يتقنها من طلاب القرآن، قال أبو شامة المقدسي: أكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة وبين بين رفع الصوت بالمحضة وخفضه بين بين، وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنما الغرض تمييز حقيقة المحضة من حقيقة بين بين. اهـ من إبراز المعاني (ص٢٢٢).

الوجه الأول من أوجه الإشعار؛ فالأحرى أن يترك حيث لا سبب في اللفظ ولا في التقدير. والله أعلم.[٤]

المقصود من الإمالة

المقصود بها التناسُب، وذلك أن الألف والياء وإن تقاربا في وصفٍ فقد تباينا من حيث إن الألف من حروف الحلق، والياءَ من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأنْ نَحَوا بالألف نحوَ الياء، ولا يمكنُ أن يُنْحَى بها نحوَ الياء حتى يُنحَى بالفتحة نحوَ الكسرة، فيحصُل بذلك التناسب، وقد تَرِدُ الإمالةُ للتنبيه على أصل الكلمة، كالألف المنقلبةِ عن ياءٍ، أو واوٍ مكسورة ونحو ذلك.

حكم الإمالة

أما حكمُها: فإنها بالنظر إلى لسان العرب جائزةٌ لا واجبة؛ لأنهم مختلِفون في ذلك، فمنهم من أمال، ومنهم من لم يُمل.

محل الإمالة

وأما محلُّها: فالأسماءُ المتمكِّنةُ والأفعال، هذا هو الغالب.

وقد خرج بقيد الاسم والفعل: الحرف لجمودِه؛ فإنه وإن أُميلَ منه شيءٌ فهو قليلٌ جدًّا، بحيث لا ينقاسُ، بل يُقتصر في ذلك على موردِ السماعِ، بخلاف الاسم والفعل، فإن منه ما تنقاس إمالتُه.

وخرج بقَيْدِ المتمكن: الاسم غيرُ المتمكن؛ فإنه وإن أميلَ منه شيءٌ لا ينقاسُ أيضًا.

والإمالةُ في الفعل أقوى منها في الاسم؛ لتمكُّنِه في التصريف.

واخْتُلِفَ: هل الإمالةُ فرعٌ عن الفتح، أو كلٌ منها أصلٌ برأسِه؟

فذهب جماعةٌ إلى أصالة كلٍّ منهما وعدمِ تقدُّمِه على الآخر، قالوا: ووجودُ السبب لا يَقتَضي الفرعية ولا الأصالة.

---

(٤) انظر: الدر النثير والعذب النمير (٣/ ١٦١).

وقال الآخرون: الفتح هو الأصل، لعدم توقُّفِه على أمرٍ زائد، وهو لغةُ الحجازيين، والإمالة فرعٌ بدليل أنها لا تكونُ إلا عندَ وجودِ سبب من الأسباب، فإن فُقِد لَزِم الفتح، وإن وُجِد جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تُمال إلا وفي العرب من يفتحُها، ولا يقال: كلُّ كلمة تُفتح ففي العرب من يُميلُها، فاستُدِلَّ باطِّراد الفتح وتوقُّف الإمالة، على أصالة الفتح وفرعية الإمالة.

وأيضًا: فإن الإمالة تُصير الحرف بين حرفين بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة الممالة بين الفتحة الخالصة والكسرة، والفتح يبقي الألف والفتحة على أصلهما، فلزم أن الفتح هو الأصل والإمالة فرع؛ لأن الأصل أن يخرج كلَّ حرف من موضعه خالصًا غيرَ مختلطٍ بغيره.

وأيضًا: إطلاق جميع النحويين القول بجواز رسم ما كان من ذوات الياء بالألف التي الفتح منها، وإن لم يقع فيه إشكال.

وأيضًا: أن الكاتب إذا أشكل عليه الحرف فلم يدرِ أَمِنْ ذوات الياء هو أم من ذوات الواو رَسَمه بالألف لا غير.

وهي لغةُ بني تميم وقيس وأسد.

حروف الإمالة:

حروف الإمالة: الألف والهاء والراء.

أسباب الإمالة:

وأما أسبابُها، فقسمان: لفظيٌّ ومعنويٌّ، فاللفظيُّ: الياءُ والكسرة.

والمعنويُّ: الدلالةُ على ياءٍ أو كسرة.

وجملةُ أسباب إمالة الألف-على ما ذكره أبو بكر السَّرَّاج صاحب المبرِّد وابن مالك-ستةُ أسباب:

الأول: أن تكون الألف بدلًا من ياءٍ، وهي طرفُ كلمة سواءٌ في ذلك الاسم نحو (مَرْمَى)، والفعل نحو (رَمَى).

والثاني: أن تكون الألف مَآلُها إلى الياء، نحو (حُبْلَى)، وكلُّ ما آخرُه ألفُ تأنيثٍ مقصورةٌ فإنها تُمال؛ لأنها تَؤُول إلى الياء في التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء.

والثالث: أن تكون الألف بدلًا من عينِ فِعْلٍ تُكسرُ فاؤُه، إذا اتصل به الضمير المرفوع من المتكلم والمخاطب ونون جماعة الإناث واويًا كان نحو: (خاف)، أو يائيًا كـــ (دان).

والرابع: وهو وقوعُ الياءِ قبلَ الألف أو بعدها، فإن كانت قبل الألف، فشرطُها أن تكون مُلاصِقَةً للألف.

والخامس: وقوعُ كسرة بعد الألف أو قبلَها، فإن كانت بعدها فشرطها أن تَلِيَها، نحو: و(عابد)، وقد تكون الكسرةُ عارضةً، نحو (في النار)؛ لأن حركة الإعراب غيرُ لازمة.

والسادس: التناسُبُ، وعَبَّر عنه بعضُهم بقوله: (الإمالة للإمالة)، وعبر عنه آخرون بقولهم: (الإمالة لمجاورة الممال)، نحو: ﴿تَرَٰٓءَا﴾ [الشعراء: ٦١]، ونحو ﴿سَجَىٰ﴾.

وهذه الأسبابُ كلُّها راجعةٌ إلى الياء والكسرة، واختُلِف في أيِّهما أقوى؟

فذهب الأكثر إلى أنَّ الكسرة أقوى من الياءِ وأدعى للإمالةِ، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال في الياء: لأنها بمنزلة الكسرة، فجعل الكسرةَ أصلًا.

وذهب ابن السَّرَّاج إلى أنَّ الياء أقوى من الكسرةِ، هذا مفهوم من كونه بدأ بالياء ثم الكسرة.

والأول أظهر، لوجهين، أحدهما: أن اللسان يتسفَّل بها أكثرَ من تسفُّله بالياء.

والثاني: أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز وكثيرًا من العرب لا يُميلون، فدَلَّ هذا من جهة النقل على أن الكسرة أقوى.

أصحاب الإمالة

أما أصحاب الإمالة: فتميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد، وأما الحجازيُّون فلغتُهم الفتح إلا مواضع قليلة.

وأما القراء: فمنهم من أمال، ومنهم من لم يمل، والأول قسمان: مُقِلٌ، وهم: قالون، وابن عامر وعاصم.

ومكثر، وهم: ورشٌ، وقالون من العنوان[٥]، أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خلَف.

وأصلُ حمزةَ والكسائيِّ وخلف: كبرى، من غير قَلْبٍ خالص ولا إشباع مفرطٍ.

وأصلُ ورش: الصغرى؛ لأن الغَرَضَ حاصلٌ بها، وهو الإعلام بأنَّ أصل الألف الياء، وأما الإمام أبو عمرو بن العلاء فمتردِّدٌ بين الأصلين جَمْعًا بين اللغتين.

تنبيه: لا إمالة ولا تقليل لجميع القراء في ثلاثة عشر كلمة وقعت في القرآن أصل الألف فيها واو وقد جمعها المتولي[٦] في قوله:

عَـصَـا شَـفَـا إِنَّ الصَّـفَـا أَبَـا أَحَـدٍ ... سَنَا مَا زَكَى مِنكُمْ خَلَا وَعَلَا وِرْدٍ

عَـفَـا وَنَـجَـا قُـلْ مَـعْ بَدَا وَدَنَا دَعَا ... جَمِيعاً بِوَاوٍ لَا تُـمَـالُ لَـدَى أَحَـدٍ

---

(٥) أي: في رواية صاحب العنوان عن قالون في الإمالات، وإلا فهو ليس من المكثرين، ولهذا ذكرناه في المقلين على المشهور عنه، وفي المكثرين حسب ما روي عنه في العنوان.

(٦) نسبها له المحقق علي بن محمد الضباع في إرشاد المريد (ص١٢٠)، والقاضي في شرح النظم الجامع (٣/ ١٥٧).

مذهب الإمام أبي عمرو بن العلاء في الإمالة

أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء كل ألف متوسطة وقعت قبل راء متطرفة[٧] مكسورة كسرًا أصلياً، نحو: ﴿ٱلدَّارِ﴾ ، ﴿ٱلنَّارِ﴾ ، ﴿ٱلنَّهَارِ﴾ ، ﴿كَفَّارٍ﴾ ، ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية البيت رقم (٣٢١-٣٢٢):

وَفِي أَلِفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ بِكَسْرٍ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلاَ
كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الْجِمَارِ مَعْ جِمَارِكَ وَالْكُفَّارِ وَاقْتَسْ لِتَنْضُلَا

ويأتي في القرآن العزيز على عشرة أوزان ذكر الناظم منها أربعة: أفعال، وفَعَل، وفِعال، وفُعَّال، وبقي ستة: فَعَّال، نحو: ﴿كَفَّارٍ﴾ ، ﴿سَحَّارٍ﴾ ، وفَعَال، نحو: ﴿نَّهَارِ﴾ ، ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ ، وفِعَّال، نحو: ﴿بِدِينَارٍ﴾ أصله (دنَّار) فأبدلت النون الأولى ياء، وفعْلال وهو: ﴿بِقِنطَارٍ﴾ ، ومفعال، وهو: ﴿بِمِقْدَارٍ﴾ ، وإفعال، وهو: ﴿وَٱلْإِبْكَارِ﴾ . اهـ من الإبراز.

يستثنى من القاعدة السابقة من الألف التي وقعت قبل راء متطرفة مكسورة كسرًا أصليًا ثلاث كلمات قرأها بالفتح على المشهور، وعليه عمل أهل الأداء ، وهي:

١) – ﴿وَٱلْجَارِ﴾ وقد ورد في موضعين من سورة النساء [الآية: ٣٦].

٢) – ﴿جَبَّارِينَ﴾ وقد ورد في موضعين هما: [المائدة:٢٢، و الشعراء:١٣٠].

---

(٧) احترازا من نحو: ﴿وَنَمَارِقُ﴾ [الغاشية: ١٥]، ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ؛ لأن الراء فيهما عين الكلمة أما في: ﴿وَنَمَارِقُ﴾ فظاهر، وأما في: ﴿فَلَا تُمَارِ﴾ ؛ فلأن لام الفعل ياء وحذفت للجزم، واشترط صاحب التيسير، ومكي، وابن شريح، في الراء أن تكون لام الفعل وهو منتقض بالحواريين؛ فإن الراء فيهما لام الكلمة، ولا تمال الألف قبلها، فإن ياء النسبة حلت محل الطرف، فأزالت الراء عن الطرف بخلاف الضمائر المتصلة في نحو: ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾؛ فإنها منفصلة تقديرا باعتبار مدلولها، فلم تخرج الراء عن كونها طرف كلمة أيضًا، وأما الياء في حواري فأزالت الراء عن الطرف، ولهذا انتقل الإعراب إلى ياء النسبة، وحرف الإعراب من كل معرب آخره، والمسوغ للإمالة في هذه الألف كسرة الراء بعدها. اهـ من إبراز المعاني (ص٢٣٢).

٣)- ﴿أَنصَارِيٓ﴾ [آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤].

للإمام أبي عمرو بن العلاء الإمالة الكبرى في حرفي (الراء ، والهاء) من حروف فواتح السور[٨]، نحو: ﴿الٓر﴾، ﴿الٓمٓر﴾، حيثما وقعت، و(الهاء)[٩] من فاتحة سورة مريم – مع تفخيم الياء–، وطه – مع تفخيم الطاء–: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، ﴿طه﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (٧٣٨-٧٣٩):

وَإِضْجَاعُ رَا كُلِّ الْفَوَاتِحِ ذِكْرُهُ حِمًى غَيْرَ حَفْصٍ طَا وَيَا صُحْبَةٌ وَلَا
وَكَمْ صُحْبَةٍ يَا كَافَ والْخُلْفُ يَاسِرٌ وَهَا صِفْ رِضًى حُلْوًا وَتَحْتَ جَنًى حَلَا

أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء الإمالة الكبرى في فاتحة الهمزة والألف في كلمة: ﴿رَءَا﴾، ﴿رَءَاكَ﴾ ، ﴿رَءَاهُ﴾ حيثما ورد وكيفما ورد قبل حرف متحرك ، سواء اتصلت بضمير أم لا–، نحو: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ ، ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ ، ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ﴾ ، أما إذا وقعت قبل ساكن فلا تمال إلا لدي الوقف على ﴿رَءَا﴾ ؛ لأن الساكن قد زال، فرجعت، نحو: ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ ، أما وصلًا فقرأها بالفتح.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (رقم ٦٤٦):

وَحَرْفَيْ رَأَى كُلاًّ أَمِلْ مُزْنَ صُحْبَةٍ وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا

أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء كل ألف وقعت بين راءين ثانيهما مكسورة متطرفة، نحو: ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ ، ﴿قَرَارٍ﴾ ، ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾.[١٠]

---

(٨) وهي ستة سور (يونس)، و(هود)، و(يوسف)، و(إبراهيم)، و(الحجر)؛ ومن (المر)، أول الرعد فأمال (الراء) من الست أبو عمرو براويته.

(٩) وانفرد ابن مهران بالفتح عن العليمي عن أبي بكر، وبين بين عن أبي عمرو، ولا أعلم أحدا روى ذلك عنه سواه. وانظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٦٩).

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي رحمه الله في البيت (رقم ٣٢٦):

وَإِضْجَاعُ ذِي رَاءَيْنِ حَجَّ رُوَاتُهُ كَالأَبْرَارِ وَالتَّقْلِيلُ جَادَلَ فَيْصَلَا

أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء كل ألف من ذوات الياء وقعت بعد راء، نحو: ﴿أُخْرَىٰ﴾، ﴿نَصَارَىٰ﴾، ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾، ﴿أُسَارَىٰ﴾ وتسمى ذوات الراء، واختلف عنه في موضع واحد، وهو: ﴿قَالَ يَٰبُشْرَىٰ﴾ [١١]، ففيها ثلاثة أوجه: الفتح، والإمالة، والتقليل، هذا الذي ذكره الشاطبي في منظومته البيت (رقم٧٧٥-٧٧٦):

وَبُشْرَايَ حَذْفُ الْيَاءِ ثَبْتٌ وَمُيِّلَا

شِفَاءٌ وَقَلِّلْ جِهْبِذَا وَكِلاَهُمَا *** عَنِ ابْنِ الْعَلاَ وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضَّلاَ

والفتح هو الأشهر وعليه أكثر أهل الأداء وليس في التيسير غيره، واختاره أبو الطيب بن غلبون بين اللفظين.

قال الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب رحمه الله: أما الإمالة المحضة فهي قياس من الوجهين الأخيرين؛ لأنه أمال البشرى إمالة محضة وأمال: ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ بين اللفظين، فكما أمال: ﴿رُءْيَىَ﴾ بين اللفظين كذلك يقتضي أن يميل ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩] على قياس أصله والفتح فيه وبين اللفظين خروج عن الأصل الذي طرده في إمالته.اهـ

=

(١٠) وليس في القرآن مما تكررت فيه الراء مجرورة بعد الألف غير هذه الألفاظ الثلاثة.

ويلزم من إمالة الألف إمالة الراء قبلها، وتقييد الراء الثانية بكونها مكسورة؛ لإخراج الراء المفتوحة فلا إمالة في الألف قبلها نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ﴾.

(١١) قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء هذا الموضع بإثبات ألف بعد الراء، وبعدها ياء مفتوحة وصلًا، هكذا: ﴿قَالَ يَٰبُشْرَاىَ﴾.

قلت –كلام أبي شامة رحمه الله: وعلل الداني الفتح بأن ألف التأنيث هنا رسمت ألفا ففتح؛ ليدل على ذلك، ويلزم على هذا القياس أن لا يميل ﴿رُءْيَىَ﴾ بين اللفظين كذلك، والله أعلم. اهـ من «إبراز المعاني».

قال المقرئ أبو الحسن النوري الصفاقسي المالكي رحمه الله: واختلف عن البصري فذهب الجمهور إلى الفتح، قال المحقق رحمه الله: وبه قطع في «الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد»، وغالب كتب المغاربة والمصريين، وهو الذي لم ينقل العراقيون قاطبة سواه. اهـ «من غيث النفع».

وقال الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله: وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو، وهو قول ابن مجاهد، وبه قرأت، وبه ورد النص عنه من طريق السوسي عن اليزيدي وغيره. اهـ من «التيسير».

فهذا كما تراه بلغ الغاية في القوة من جهة النقل، وإن كان لا يقتضيه أصله، وقال بعضهم كأبي مهران والهذلي: إمالته كبرى، وهو وإن لم يكن في القوة من جهة النقل كالأول؛ فهو الذي يقتضيه أصله.

وقال ابن جبير وغيره: إمالته بين بين وهو أضعفها؛ إذ لم يبلغ قوة الأولين من جهة النقل ولا يقتضيه قياس لولا أنّ الشاطبي ذكر الثلاثة وقرأنا بها؛ لاقتصرت على الأول.[١٢]

قال أبو عبد الله السوداني ألهمه الله رشده: والذي عليه قراء بلادنا الفتح والإمالة[١٣] وبالوجهين قرأت على أكثر شيوخي وبه أقرئ غالبا، والذي أختاره ما ذكره صاحب القصيد (الفتح، الإمالة، والتقليل) فيكون له ثلاثة أوجه، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

اختص السوسي في حال ما إذا وقعت ذات الراء قبل ساكن وجملة ما في القرآن من ذلك ثلاثون موضعًا نحو: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾، ﴿وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ﴾، ﴿وَتَرَى ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾، ﴿أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾، ﴿فَتَرَى ٱلۡوَدۡقَ﴾، ﴿ٱلۡقُرَى ٱلَّتِي﴾، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ﴾؛ ففي حال الوقف فإن

---

(١٢) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٣٢٣).

(١٣) غير أن الفتح أصح رواية والإمالة أقيس على أصله، وراجع النشر (٢/ ٤٠).

السوسي يميلها إمالة كبرى قولًا واحدًا ، أما وصلاً فيكون للسوسي وجهان: الفتح – وهو المقدم- والإمالة[١٤]، وذلك ما لم يقع بعدها لفظ جلالة؛ فإن وقع بعدها لفظ الجلالة حيث ورد ذلك في قوله: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ ، ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ ، ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ ففي حال الوقف فإن السوسي يميلها إمالة كبرى، أما وصلاً فيكون للسوسي ثلاثة أوجه:

١)- الفتح مع تغليظ اللام – وهو المقدم –.

٢)- إمالة الراء مع التفخيم لفظ الجلالة.

٣)- إمالة الراء مع ترقيق لفظ الجلالة، وذلك نظرًا للإمالة، وبهذه الأوجه قرأت على جميع شيوخنا، وبه نأخذ.

قال صاحب الوافي في شرح الشاطبية (ص١٥٦): وينبغي أن يعلم أن السوسي إذا أمال الراء وصلا ووقع بعدها لفظ الجلالة؛ جاز له في لفظ الجلالة التفخيم نظرا للأصل، وجاز له الترقيق نظرا لإمالة الراء، فحينئذ يكون للسوسى في نحو:﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ ، ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ ثلاثة أوجه من حيث تفخيم لفظ الجلالة وترقيقه، فإذا أمال الراء؛ جاز له التفخيم نظرًا للأصل، والترقيق نظرا للإمالة، وإذا فتح الراء؛ تعين التفخيم.

وله في نحو: ﴿تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ عند الوصل وجهان: الفتح والإمالة في الراء مع ترقيق اللام قولًا واحدًا.اهـ

---

(١٤) قال صاحب إبراز المعاني (ص٢٣٩): ولم يذكر صاحب «التيسير» للسوسي إلا الإمالة، وابن شريح وغيره من المصنفين لم يذكروا وجه الإمالة أصلا، وشرط ما يميله السوسي من هذا الباب: أن لا يكون الساكن تنوينا؛ فإن كان تنوينا لم يملْ بلا خلاف نحو:﴿قُرًى﴾ ، ﴿مُّفْتَرًى﴾ اهـ.

مذهب أبي عمرو بن العلاء البصري في الإمالة الصغرى (التقليل)

قلل الإمام أبو عمرو بن العلاء كل ألف انقلبت عن الياء أو رسمت بها فيما كان على وزن (فعلى) مثلث الفاء (فُعْلَى، فَعلى ، فِعلى)[١٥] قولًا واحدًا، نحو: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ، ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ ، ﴿ٱلْقَنْلَى﴾ ، ﴿ٱلنَّقْوَىٰ﴾ ، ﴿إِحْدَى﴾ ويلحق بها: ﴿مُوسَىٰ﴾ ، ﴿يَحْيَىٰ﴾ ، ﴿عِيسَى﴾ ، ويستثنى ما إذا كانت ألف الكلمة واقعة بعد راء؛ فليس فيها للإمام البصري إلا الإمالة الكبرى نحو: ﴿ذِكْرَىٰ﴾ ، ﴿بُشْرَىٰ﴾ .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (رقم ٣١٦):

وَكَيْفَ أَتَتْ فَعْلَى وَآخِرُ آيِ مَا * تَقَدَّمَ لِلبَصْرِي سِوى رَاهُمَا اعْتَلا**

قلل الإمام أبو عمرو بن العلاء الحاء من ﴿حمٓ﴾[١٦] في سورها السبع.

هناك إحدى عشرة سورة يقلل الإمام أبو عمرو بن العلاء ألفات أواخر آياتها سواء أكانت على وزن [فعلى] أم لا.

واستثني من ذلك:

أ- فعل (رأى)؛ فإنه يميله إمالة كبرى.

---

(١٥) وقد جمع بعضهم الكلمات التي على وزن فعلى-بضم الفاء- في القرآن فبلغت (عشرين) كلمة، وأما فعلى -بفتح الفاء- ففي (إحدى عشرة) كلمة، وأما فعلى -بكسر الفاء- ففي (أربع) كلمات: (سميا)، (إِحْدَى)، (ضِيزى)، (عِيسَى)، وقد يسر الله لى سردها في الأصل.

(١٦) اسم يطلق على مجموع السور القرآنية الكريمة التي مفتتح كلّ منها بالحاء والميم وهن: سورة المؤمن (غافر)، وسورة فصلت، وسورة الشورى، وسورة الزخرف، وسورة الدخان، وسورة الجاثية، وسورة الأحقاف، ويسمي البعض خطأ هذه السور (الحواميم) والصحيح ما ورد هنا ، وهكذا ذكره ابن خالويه في: ليس في كلام العرب (ص ٨٦).

ب- ذوات الراء أي: ما وقع من بابي فعلى ورؤوس الآي بالراء قبل الألف من السور الإحدى عشرة؛ فإنه يميلها إمالة كبرى، نحو: ﴿مَغَارِبُ أُخْرَىٰ﴾ ، ﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾.

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي رحمه الله:

وَكَيْفَ أَتَتْ فَعْلَى وَآخِرُ آيِ مَا تَقَدَّمَ لِلبَصْرِي سِوى رَاهُمَا اعْتَلا

ت- الألفات المبدلة من التنوين، نحو: ﴿أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]، ﴿هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]؛ فليس له فيها إلا الفتح.

والسور الإحدى عشرة هي:- { طه ، النجم ، المعارج ، القيامة ، النازعات ، عبس ، الأعلى ، الشمس ، الليل ، الضحى ، العلق }.

تنبيه:

لابد للقارئ من تمييز ما هو رأس آية من غيره في السور الإحدى عشر؛ ليقلل ما هو رأس آية ويفتح غيره، ولا خلاف بين أهل العد القرآني في الفواصل الممالة من هذه السور الإحدى عشر إلا في تسع آيات.[١٧]

---

(١٧) وقد نظم ذلك العلامة ابن غلبون رحمه الله تعالى فقال:

فليس من رءوس آي طه لمن سوى الكوفي مبتداها
وعكسه منّي هدي في الثنيا كذاك زهرة الحياة الدّنيا
ولفظ موسى فنسى بمعزل لغير مكّيّ وغير الأوّل
وألغ موسى إن ومن تولّى لمن سوى الشّامي الرضى المعلى
وعكسه الدّنيا الّذي به تسقى كذا الّذي ينهى بسورة العلق
ومن طغى للمدني الأوّل والثّان والمكّي دعه تعدل

انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص٣٩١).

قال المحقق رحمه الله: رءوس الآي الممالة في الإحدى عشر سورة متفق عليها ومختلف فيها، فالمختلف فيه مبني على مذهب المميل من العادين والأعداد المشهورة في ذلك ستة، وهي المدني الأول والمدني الأخير، والمكي، والبصري، والشامي، والكوفي، فلا بد من معرفة اختلافهم في هذه السور؛ لتعرف مذاهب القراء فيها، والمحتاج إلى معرفته من ذلك هو عدد المدني الأخير؛ لأنه عدد نافع وأصحابه، وعليه مدار قراءة أصحابه المميلين رؤوس الآي، وعدد البصري ليعرف به قراءة أبي عمرو في رواية الإمالة أو التقليل.اهـ(١٨)

ولا تظهر ثمرة هذا الخلاف في قراءة أبي عمرو بن العلاء إلا فيما يلي:

أولًا: كلمة: ﴿هُدَى﴾ من قوله الله تعالى: ﴿ قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴾[طه: ١٢٣]؛ فهي جزء من الآية ١٢٣ من سورة طه حسب العد الكوفي، وهي رأس آية ١٢٠ حسب العد البصري ؛ فيلزم التقليل فيها وقفًا قولًا واحدًا، أما وصلًا فلا تقليل فيها بسبب التنوين.

ثانيًا: كلمة: ﴿طَغَىٰ﴾ من قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ٣٧ وَءَاثَرَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا﴾ [النازعات:٣٧ – ٣٨]؛ فهي رأس آية (٣٧) من سورة النازعات حسب العدد الكوفي، ولكن مختلف فيها عند الإمام البصري، وعليه فللإمام أبي عمرو بن العلاء التقليل بخلفٍ عنه، والقوي في ذلك هو التقليل، والذي عليه قراء بلادنا: التقليل والفتح.

(١٨) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٨٠).

كلمات مخصوصة أمالها الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري

أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء إمالة كبرى فتحة الميم والألف في كلمة: ﴿أعمى﴾ الموضع الأول من سورة الإسراء، من قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾ [الإسراء: ٧٢].

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (رقم ٣٠٩-٣١٠):

رَمَى صُحْبَةٌ أَعْمَى فِي الإِسْرَاءِ ثَانِيًا سُوًى وَسُدًى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسَبَّلاَ

وَرَاءُ تَرَاءَى فَازَ فِي شُعَرَائِهِ وَأَعْمَى فِي الإِسْرَا حُكْمُ صُحْبَةٍ اَوَّلَا

أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء إمالة كبرى كلمة: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ حيث وردت في القرآن الكريم سواء كان منصوبا، أم كان مرفوعا أم مجرورا، وقد وردت في خمسة عشر موضعًا.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (رقم ٥٤٦):

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَاةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ وَقُلِّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بَلَّلَا

أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء إمالة كبرى: ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ مع ﴿كَٰفِرِينَ﴾ حيثما وردا، معرفًا ومنكرًا في هذه الحالة، وهي كونه بالياء التي هي علامة النصب والجر، احترز بذلك المرفوع نحو: ﴿ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ مع ﴿كَٰفِرُونَ﴾ ؛ فإن ذلك لا يمال؛ لأن الراء غير مكسورة؛ ولأن ليس فيه ياء، ويدخل أيضًا ما تجرد من الياء والواو نحو: ﴿كَٰفِرٖ﴾ ، ﴿كَٰفِرَةٞ﴾ [آل عمران: ١٣] فإن ذلك يُقرأ بالفتح.[١٩]

---

(١٩) ولا يميلان أيضًا ما هو على وزن: ﴿كَٰفِرِينَ﴾ بالياء نحو: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ، و﴿قَٰدِرِينَ﴾ ، و﴿بِخَٰرِجِينَ﴾ ، ﴿وَٱلۡغَٰرِمِينَ﴾ .

أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء الألف إمالة كبرى وصلاً ووقفاً في لفظ: ﴿هَـارٍ﴾[٢٠] [التوبة:١٠٩]، ولا يخفى ترقيق الراء في الحالتين.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية البيت (رقم ٣٢٣):

وَمَـعْ كَـافِرِينَ الْكَـافِرِينَ بِيَائِهِ وَهَـارٍ رَوَى مُـرْوٍ بِخُلْفٍ صَـدِ حَـلَا

أمال الإمام أبو عمرو بن العلاء إمالة كبرى فتحة الراء والألف في: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ ، ﴿أَدْرَىٰكُم﴾ حيث وقع وكيف أتى.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (رقم ٧٤٠):

شَفَا صَادِقًا حَم مُخْتَارُ صُحْبَةٍ وَبَصْرٍ وَهُمْ أَدْرَى وَبِالْخُلْفِ مُثِّلَا

للإمام أبي عمرو بن العلاء في لفظ: ﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون:٤٤]، الفتح _ وهو المقدم_ والإمالة الكبرى وذلك وقفاً، أما وصلاً فلا إمالة فيها؛ لأنها منونة، وسيأتي الكلام على هذه الكلمة في التنبيهات.

أمال الدوري ألف: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرورة حيث وردت بلا خلاف منفرد، والأشهر عن الدوري الإمالة ، والأشهر عن السوسي الفتح، هذا من طريق الشاطبية، وسيأتي الكلام عليه.

قلل الدوري لفظ: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ في مواضعها الثلاثة وهي: [المائدة:٣١، هود:٧٢، الفرقان:٢٨].

قلل الدوري لفظ: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر:٥٦].

---

(٢٠) أصله (هاور) أو (هاير) من هار يهور ويهير، ثم قدمت اللام إلى موضع العين، وأخرت العين إلى موضع اللام، وفعل فيه ما فعل بقاضٍ؛ فالراء على ما استقر عليه الأمر آخرا ليست بطرف، وبالنظر إلى الأصل هي طرف، ولكن على هذا التقرير لا تكون الألف تلي الراء التي هي طرف بل بينهما حرف مقدر فصار مثل: (كافرين) بين الألف والراء حرف محقق.اهـ من إبراز المعاني (ص٢٣٣).

قلل الدوري لفظ: ﴿أَنَّىٰ﴾ الاستفهامية حيث وقع في القرآن الكريم سواء اقترن بالفاء نحو: ﴿فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ﴾، أم تجرد منها نحو: ﴿قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ﴾ في جميع القرآن.[٢١]

قلل الدوري بخلف عنه لفظ: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف:٨٤]، والوجه الآخر للدوري الفتح - وهو المقدم في الأداء-.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية البيت (رقم ٣١٧):

وَيَا وَيْلَتَى أَنَّى وَيَا حَسْرَتى "طَ"ـوَوْا وعَنْ غَيْرِهِ قِسْهَا وَيَا أَسَفَى العُلا

قال صاحب إبراز المعاني (ص٢٢٩): يعني أن الدوري عن أبي عمرو أمال هذه الكلم الأربع بين بين ، وهذا الحكم منقول في «التيسير» وغيره عن أبي عمرو البصري نفسه لكنه قال: من طريق أهل العراق، وتلك طريق الدوري، قال: ومن طريق أهل الرقة بالفتح-يعني: طريق السوسي- وروي عنه فتحها وروي فتح: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] ، وإمالة الثلاثة الباقية، وهذه طريق أبي الحسن ابن غلبون، ووالده أبي الطيب؛ فلهذا اختزل الناظم: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ عن أخواتها، وألحقها بها، أرادوا: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ كذلك، وكأنه أشار بقوله: طووا إلى ذلك أي طووه ولم يظهروه إظهار غيره فوقع فيه اختلاف كثير..اهـ.

---

(٢١) وجميع ما في القرآن هو (ثمانية وعشرون) موضعًا، وقد سردتها في الأصل كاملة، وقللها الدوري، وفتحها السوسي.

تنبيهات في الإمالة

١)- إذا وقف القارئ على ألف ممالة أو مقللة قد سقطت وصلاً للتخلص من التقاء الساكنين، أو التنوين؛ فإنه يقف عليها بالإمالة أو التقليل – حسب حالتها- نحو: ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ ، ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[٢٢] .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت رقم (٣٣٥-٣٣٦):

وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ ... وَذُو الرَّاءِ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْوَصْلِ يُجْتَلَا

كَمُوسَى الْهُدَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ والْقُرَى الْ ... لَتِي مَعَ ذِكْرَى الدَّارِ فَافْهَمْ مُحَصِّلَا

٢)- تمتنع الإمالة أو التقليل وصلًا إذا وقع بعد الألف الممالة، أو المقللة تنوين، أما وقفًا ففيها التقليل أو الإمالة حسب حالتها، نحو: ﴿سُوَىٰ﴾ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ، ﴿قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية في البيت (رقم ٣٣٧):

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفًا وَرَقَّقُوا ... وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلَا

مُسَمًّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعْ جَرِّهِ ... وَمَنْصُوبُهُ غُزًّى وَتَتْرًا تَزَيَّلَا

---

(٢٢) لذلك قال الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني رحمه الله: في «التيسير»: كل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين أو غيره نحو: ﴿هُدىً﴾، ﴿مُصَفًّى﴾، ﴿مُصَلًّى﴾، ﴿مُفْتَرىً﴾، ﴿الْأَقْصَى الَّذِي﴾، ﴿طَغَى الْماءُ﴾، ﴿النَّصارى الْمَسِيحُ﴾، ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ﴾ فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن.اهـ

وقال المحقق ابن الجزري رحمه الله: والوقف بالإمالة، أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين هو المأخوذ به والمعول عليه، وهو الثابت نصًا وأداءً، وهو الذي لا يؤخذ نصًا عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذي عليه العمل. اهـ من النشر (٢/ ٧٤).

قال صاحب الوافي (ص١٥٦): والمعنى: أن أهل الأداء اختلفوا في الوقف على الكلمة المنونة مثل: ﴿هُدًى﴾، ﴿مُّسَمًّى﴾ على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الوقف عليها بتفخيم الألف أي: فتحها مطلقًا أي: سواء كانت الكلمة مرفوعة نحو: ﴿أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [الأنعام: ٦٠]، ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى﴾ [الدخان: ٤١]، أم منصوبة نحو: ﴿أَوْ كَانُوا غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦]، ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، أم مجرورة نحو: ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿عَن مَّوْلًى﴾ [الدخان: ٤١]، وأخذ هذا العموم من الإطلاق.

المذهب الثاني: ترقيقها؛ أى إمالتها في الأحوال الثلاث المتقدمة، وأخذ هذا العموم من الإطلاق أيضًا.

المذهب الثالث: التفصيل وهو تفخيمها؛ أي: فتحها في حال النصب وترقيقها في حالي الرفع والجر فقوله: (وقد فخموا التنوين) أي: ذا التنوين (وقفا) إشارة للمذهب الأول، وقوله: (ورققوا إشارة) للمذهب الثاني، وقوله: (وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا) إشارة للمذهب الثالث، وتمثيله بـ ﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] لا يصح إلا على مذهب أبي عمرو؛ فإنه الذي يقرأ بالتنوين من المميلين.اهـ

وقال العلامة المحقق محمد ابن الجزري رحمه الله: وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقًا من ذلك في الوقف عمن أمال، وقرأ بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رحمه الله حيث قال: (وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا) وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: (وقد فتح قوم ذلك كله).

(قلت) -كلام ابن الجزري-: ولم أعلم أحدًا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية، وذلك أن النحاة اختلفوا في الألف اللاحقة للأسماء المقصورة في الوقف، فحكي عن

المازني أنها بدل من التنوين سواء كان الاسم مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا وسبب هذا عنده أن التنوين متى كان بعد فتحة أبدل في الوقف ألفًا، ولم يراع كون الفتحة علامة للنصب أو ليست كذلك.

وحكي عن الكسائي، وغيره أن هذه الألف ليست بدلا من التنوين، وإنما هي بدل من لام الكلمة لزم سقوطها في الوصل؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها فلما زال التنوين بالوقف عادت الألف، ونسب الداني هذا القول أيضًا إلى الكوفيين، وبعض البصريين، وعزاه بعضهم إلى سيبويه قالوا: وهذا أولى من أن يقدر حذف الألف التي هي مبدلة من حرف أصلي وإثبات الألف التي هي مبدلة من حرف زائد، وهو التنوين.

ثم أطال –أي الإمام ابن الجزري– في سوق كلام النحاة وغيرهم ثم قال: فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلق للقراء به – والله أعلم – .اهـ [٢٣]

وقال في الطيبة البيت (رقم ٣٢٥) :

********** وَمَا بِذِي التَّنْوِينِ خُلْفٌ يُعْتَلاَ

بَلْ قَبْلَ سَاكِنٍ بِمَا أُصِّلَ قِفْ **********

وقال حسن خلف في التحريرات:

وقبل سكون قف بما في أصولهم *** كذلك ما في الوقف نون مسجلا

٣)– لا يمنع الإسكان الذي يعرض في الوقف من إمالة الألف التي تمال إمالة كبرى أو صغرى في الوصل لأجل الكسر، نحو: ﴿ بِدِينَارٍ ﴾ ، ﴿ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ ، ﴿ مِّنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ ؛ فإن الألف أُميلت في

(٢٣) انظر: النشر (٢/ ٧٧).

الوصل لأجل كسر الراء بعدها؛ فإن زال هذا الكسر عند الوقف عليها بالسكون لا يمنع الإمالة[٢٤]؛ لكونه عارضًا؛ ولأن الإمالة سبقت الوقف فبقيت على حالها، فلا يمنع إسكان ذلك الحرف المكسور إمالتها، مع الأخذ بعين الاعتبار ترقيق الراء وقفًا بسبب إمالة الألف.

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية رحمه الله في البيت (رقم ٣٣٤):

وَلاَ يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا إِمَالَةَ مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيِّلَا

قال المحقق ابن الجزري رحمه الله: وذهب الجمهور إلى أن الوقف على ذلك في مذهب من أمال بالإمالة الخالصة، وفي مذهب من قرأ بين بين كذلك بين اللفظين كالوصل سواء؛ إذ الوقف عارض، والأصل أن لا يعتد بالعارض؛ ولأن الوقف مبني على الوصل كما أميل وصلًا لأجل الكسرة؛ فإنه كذلك يمال وقفًا، وإن عدمت الكسرة فيه، وليفرق بذلك بين الممال لعلة، وبين ما لا يمال أصلا، وللإعلام بأن ذلك في حال الوصل كإعلامهم بالروم، والإشمام حركة الموقوف عليه، وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء واختيار جماعة المحققين، وهو الذي عليه العمل من عامة المقرئين، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه كـ صاحب «التيسير»، و«الشاطبية»، و«التلخيصين» و«الهادي»، و«الهداية»، و«العنوان»، و«التذكرة»، و«الإرشادين»، وابن مهران والداني والهذلي وأبي العز، ، وغيرهم، واختاره في «التبصرة»، وقال: سواء رمت، أو سكنت ورد على من فتح حالة الإسكان، وقال: إن ذلك ليس بالقوي، ولا بالجيد؛ لأن الوقف غير لازم والسكون عارض.اهـ[٢٥]

فإن قلت: يلزم على هذا أن تبقى الإمالة في نحو: ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ ، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى﴾ حال الوصل؛ لأن حذف الألف عارض ولا يعتد بالعارض ولم يقرأ به أحد فما الفرق؟

---

(٢٤) وذهب قوم إلى منع الإمالة؛ لزوال الكسر الموجب لها فإن رمت الحركة فالإمالة لا غير، والصواب ما قررناه، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» غيره.

(٢٥) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٧٣).

قلت: قال في «الكشف»: بينهما فرق قوي، وذلك أن المحذوف في الوقف على النار هي الكسرة التي أوجبت الإمالة والحرف الممال لم يحذف والمحذوف في موسى الكتاب هو الحرف الممال فلم يشتبها.

فإن قلت: هذا الحكم في الوقف بالسكون فما الحكم إذا وقف بالروم؟

قلت: أما على مذهب الجمهور فظاهر؛ لأنهم إذا وقفوا بالإمالة مع السكون فمع الروم أحرى لأنه حركة، وعلى الثاني، فقال مكي: فإن وقفت بالروم ضعفت الإمالة قليلا لضعف الكسرة التي أوجبت الإمالة والله أعلم.[٢٦]

٤)- إمالة: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرورة للدوري فقط هو الذي اقتصر عليه الإمام ابن الجزري رحمه الله في «نشره» و«تقريبه» و«طيبته» و«تحبيره» ولا يعكر علينا قوله: (وخلفهم في النّاس في الجرّ حصّلا)؛ لأنه تبع في العزو أصله، والخلاف عندي في هذا مرتب لا مفرع ، فتقول في تقرير كلامه: يعني أنه اختلف عن أبي عمرو فروى عنه الدوري الإمالة، وروى عنه السوسي الفتح؛ لأن هذا هو الذي كان يقرأ به ، كما نقله عنه السخاوي فيقرر به كلامه.[٢٧]

قال صاحب إبراز المعاني (ص٢٣٧): و(خلفهم) أي: خلف الناقلين من أهل الأداء في إمالة لفظ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ إذا كان مجرورًا نحو: جميع الذي في سورة الناس، فروي عن أبي عمرو الوجهان، واختار الداني الإمالة في كتاب «الإمالة»، ووجهها كسرة السين بعد الألف، وقيل: إن ذلك لغة أهل الحجاز، قال الشيخ: وكان شيخنا يعني الشاطبي -رحمه الله- يقرئ بالإمالة يعني لأبي عمرو من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسي، وهو مسطور في كتب الأئمة كذلك.

قلت: وكذلك أقرأنا شيخنا أبو الحسن، ولم يذكر أبو الحسن ابن غلبون غيره.اهـ

---

(٢٦) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص ٧١).

(٢٧) المصدر السابق.

فالخلاصة: أن الذي عليه العمل: أن الإمالة للدوري عنه، والفتح للسوسي، فلا يقرأ للدوري من طريق التيسير إلا بالإمالة، ولا يقرأ للسوسي من هذه الطريق إلا بالفتح.[٢٨]

قال حسن خلف في نظمه (تحرير مسائل الشاطبية) .

وفي الناس عن دور فاضجع وصالح له افتح ودع يا صاحبي خلف حصلا

٥)- إمالة: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرور للدوري كبرى، كما صرح به الداني في «جامعه»، والجعبري في «كنزه»، ونصه: ولم يمل أبو عمرو كبرى مع غير الراء إلا ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرور، ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]، و(الياء) و(الهاء) من فاتحتي (مريم) ، و(طه)، ولم يمل صغرى مع الراء إلا ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ .

وقد نظم شيخ الإقراء في زمانه عبد الرحمن بن القاضي - رحمه الله - الفائدة الأولى فقال:

أمال كبرى مع غير الرّاء النّاس بالجرّ وفي الإسراء

وفي هذه أعمى وها يا مريما وها طه ابن العلاء فاعلما

وقال المقرئ أبو الحسن النوري الصفاقسي: قد ذيلته بذكر الفائدة الثانية فقلت:

ولم يمل صغرى مع الرّاء سوى بشراي في وجه كما بعض روى

وتنوين بعض للتقليل؛ لأن رواة الفتح أكثر وقولهم أشهر، إلا أن من روى الإمالة جرى على القياس والتقليل هو القليل.[٢٩]

---

(٢٨) انظر: مختصر بلوغ الأمنية المزيل على سراج القارئ (ص ١١٤)، والوافي للشيخ عبد الفتاح القاضي (ص ١٥٤).

(٢٩) انظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص٦٣).

٦)- اختلف عن السوسي في إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل، نحو قوله تعالى: ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ ، ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ ، ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ﴾ ، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ﴾ ،[٣٠] فروى عنه أبو عمران بن جرير الإمالة وصلا، وهي رواية علي بن الرقي، وأبي عثمان النحوي، وأبي بكر القرشي كلهم عن السوسي، وبه قطع الحافظ أبو عمرو الداني للسوسي في «التيسير»، وغيره، وهو قراءته على أبي الفتح عن أصحاب ابن جرير.

قال الإمام الداني رحمه الله: واختار الإمالة؛ لأنه قد جاء بها نصًا وأداءً عن أبي شعيب أبو العباس محمود بن محمد الأديب، وأحمد بن حفص الخشاب وهما من جلة الناقلين عنه فهما ومعرفة، قال: وقد جاء بالإمالة في ذلك نصًا عن أبي عمرو العباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد. اهـ

وروى ابن جمهور، وغيره عن السوسي الفتح، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين عن السوسي سواه كصاحب «التبصرة»، و«التذكرة»، و«الهادي»، و«الهداية»، و«الكافي»، و«الغايتين»، و«الإرشادين» ، و«الكفاية»، و«الجامع»، و«الروضة»، و«التذكار»، وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون.

وإنما اشتهر الفتح عن السوسي من أجل أن ابن جرير كان يختار الفتح من ذات نفسه، كذا رواه عنه فارس بن أحمد، ونقله عنه الداني.

والوجهان جميعًا صحيحان عنه، ذكرهما له الشاطبي والصفراوي، وغيرهما.[٣١]

٧)- يسوغ إمالة الراء وجود الألف بعدها فتمال من أجل إمالة الألف؛ فإذا وصلت حذفت الألف للساكن وبقيت الراء إمالة على حالها فلو حذفت تلك الألف أصالة لم تجز إمالة تلك الراء، وذلك نحو قوله: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ﴾ ، ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ ؛ لعدم وجود الألف بعد الراء من حيث إنها حذفت للجزم، وإنما خصت الراء بالإمالة دون باقي الحروف كالسين من ﴿مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾ ، واللام من

---

(٣٠) وجملة ما في القرآن من ذلك، ثلاثون موضعًا.

(٣١) انظر: النشر (٢/ ٧٨).

﴿ٱلۡقَنَٰطِيرِ ٱلۡمُقَنطَرَةِ﴾ ، والنون من ﴿وَجَنَى ٱلۡجَنَّتَيۡنِ﴾ ؛ من أجل ثقل الراء، وقوتها بالتكرير تخصيصها من بين الحروف المستقلة بالتفخيم؛ فلذلك عدت من حروف الإمالة، وساغت إمالتها لذلك، والعلة في إمالتها من نحو:﴿يَرَى ٱلَّذِينَ﴾ دون ﴿قُرَى﴾ ، ﴿مُّفۡتَرَى﴾ كون الساكن في الأول منفصلا، والوصل عارضًا فكانت الإمالة موجودة قبل مجيء الساكن الموجب للحذف بخلاف الثاني؛ فإنه متصل، وإثباته عارض فعومل كل بأصله، وقيل من أجل تقدير كون الألف بدلا من التنوين فامتنع لذلك وليس بشيء.[٣٢]

٨)- كلمة: ﴿تَتۡرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، قال المحقق رحمه الله: وأما: ﴿تَتۡرَا﴾ على قراءة من نون[٣٣] فيحتمل أيضًا وجهين:

أحدهما: أن يكون بدلًا من التنوين، فتجرى على الراء قبلها وجوه الإعراب الثلاثة رفعًا، ونصبًا وجرًا.

والثاني: أن يكون للإلحاق ألحقت بـ«جعفر» نحو: «أرطى».

فعلى الأول: لا تجوز إمالتها في الوقف على مذهب أبي عمرو كما لا تجوز إمالة ألف التنوين نحو:﴿أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] ، ﴿مِّن دُونِهَا سِتۡرًا﴾ [الكهف: ٩٠]، ﴿يَوۡمَئِذٖ زُرۡقٗا﴾ [طه: ١٠٢]، ﴿عِوَجٗا وَلَآ أَمۡتٗا﴾ [طه: ١٠٧].

وعلى الثاني: تجوز إمالتها على مذهبه؛ لأنها كالأصلية المنقلبة عن الياء، قال الداني: والقراء وأهل الأداء على الأول، وبه قرأت، وبه آخذ، وهو مذهب ابن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وسائر المتصدرين.اهـ

---

(٣٢) المصدر السابق .

(٣٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبع وفي ذلك يقول الشاطبي بقوله: وَنَوَّنَ تَتْرَا حَقُّهُ، ومن العشر قراءة أبي جعفر وفي ذلك يقول ابن الجزري في الدرة: تَنْوِينُ تَتْرَا آهِلٌ.

وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق، ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو وإن كانت للإلحاق من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكي وابن بليمة، وصاحب «العنوان»، وغيرهم، في إمالة ذوات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياء، ولا يريدون بذلك إلا إخراج ﴿تَتْرَىٰ﴾ - والله أعلم -.(٣٤)

قال أبو عبد الله السوداني غفر الله له: والحاصل أن للإمام أبي عمرو بن العلاء في ﴿تَتْرَىٰ﴾ إذا وقف وجهين الفتح والإمالة والفتح أقوى والله أعلم.

٩)- لا إمالة لأحد من القراء السبعة في الراء من لفظ: ﴿تَرَآءَتِ﴾ [الأنفال: ٤٨].

١٠)- اختلف أهل الأداء في لفظ: ﴿كِلْتَا﴾ [الكهف: ٣٣] حال الوقف عليها على قولين:

١ - التقليل على أنها للتأنيث فتكون على زنة (فِعلى) بكسر الفاء.

٢ - الفتح على أنها للتثنية فليس فيها إمالة، ولا تقليل لأحد، وهذا قول عامة أهل الأداء. -وهو المقدم -.

قال المحقق رحمه الله: إذا وقف القارئ على: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]؛ فالوقف عليها لأصحاب الإمالة يبنى على معرفة ألفها.

وقد اختلف النحاة فيها فذكر الداني في «الموضح»، و«جامع البيان» أن الكوفيين قالوا: هي ألف تثنية، وواحد (كلتا)، (كلت).

وقال البصريون: هي ألف تأنيث ووزن كلتا فعلى - كـ(إحدى) ، (وسيما) - والتاء مبدلة من واو والأصل (كلوى).

قال -أي الإمام الداني-: فعلى الأول: لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب الإمالة، ولا ببين بين لمن مذهبه ذلك، وعلى الثاني: يوقف بذلك في مذهب من له ذلك قال: والقراء وأهل الأداء على الأول.

---

(٣٤) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٨١).

قلت – كلام ابن الجزري–: نص على إمالتها لأصحاب الإمالة العراقيون قاطبة كأبي العز وابن سوار وابن فارس وسبط الخياط، وغيرهم، ونص على الفتح غير واحد، وحكى الإجماع عليه أبو عبد الله بن شريح، وغيره، وقال مكي: يوقف لأبي عمرو بين اللفظين؛ لأنها ألف تأنيث.اهـ

والوجهان جيدان ولكني إلى الفتح أجنح، فقد جاء به منصوصًا عن بعض الأئمة بالألف يعني بالفتح في الوقف.اهـ بتصرف[٣٥]

١١)– تقليل: (الحاء) من ﴿حمٓ﴾ في السبع السور[٣٦] اختلف عن أبي عمرو فأمالها عنه بين اللفظين صاحب «التيسير»، و«الكافي»، و«التبصرة»، و«العنوان»، و«التلخيصين»، و«الهداية»، و«الهادي»، و«التذكرة»، و«الكامل»، وسائر المغاربة، وبه قرأ في «التجريد» على عبد الباقي، وقال الهذلي: وعليه الحذاق من أصحاب أبي عمرو، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على أبي أحمد السامري، عن أصحابه عن اليزيدي، وعلى أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي، وأبي الحسن بن غلبون عن قراءتهم من روايتي الدوري والسوسي جميعًا، وفتحها عنه صاحب «المبهج»، و«المستنير»، و«الإرشادين»، و«الجامع»، وابن مهران وسائر العراقيين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في الروايتين، والوجهان صحيحان – والله أعلم –.[٣٧]

١٢)– لا تقليل في كلمة: ﴿مثوى﴾؛ لأنه وإن كان ظاهر الأمر أنها على وزن فعلى ، إلا أن الميم زائدة، فالكلمة من الفعل ثوى.

قال صاحب غيث النفع (ص١٥٦): وهذه الثلاثة أعني: ﴿مَثْوَى﴾ ، و ﴿مَوْلَى﴾ ، و ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ مما يقع الغلط فيميله بعض الناس للبصري، ويظنه من باب فعلى، وليس كذلك بل هو من باب مفعل.اهـ

---

(٣٥) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٧٩).

(٣٦) وذلك أول غافر وفصلت والشورى والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف، وجمعها حواميم.

(٣٧) النشر في القراءات العشر (٢/ ٧١).

١٣)- لا تقليل في : ﴿إِلَىٰ﴾ ، ﴿حَتَّىٰ﴾ ، ﴿عَلَىٰ﴾ حيثما وقعت في القرآن؛ لأنها حروف جامدة، وألفها مجهولة الأصل فلا موجب تقليلها.

قال صاحب الإبرار (ص٢١٠): لم تمل؛ لأن الحروف لا حظ لها في الإمالة بطريق الأصالة إنما هي للأفعال والأسماء فلم يؤثر فيها رسمها بالياء.اهـ

١٤)- لا تقليل في كلمة: ﴿مثنى﴾؛ لأنها على وزن مفعل ، وقد وقع هذا اللفظ في ثلاثة مواضع:

١ - في سورة النساء: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣].

٢ - وفي سورة سبأ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ [سبأ: ٤٦].

٣- وفي سورة فاطر: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١].

١٥)- لا تقليل في: ﴿زَكَىٰ﴾ [النور: ٢١].(٣٨)

هذا ملخص ما يتعلق بهذا الباب لخصته من كتابي

تبصرة القراء بتلخيص أصول قراءة أبي عمرو بن العلاء رغبة لطلب كثير من إخواننا وأحبتنا النجباء

وكان الفراغ منه صباح يوم الجمعة غرة شهر شعبان لعام ١٤٤٣ هـ، في دار القرآن والحديث بحصوين

---

(٣٨) وزكي وهو فعل مرسوم بالياء في المصاحف ولكنه لا يقلل؛ لأن ألفه منقلبة عن واو؛ لأنه يقال: زكا يزكو زكوت؛ فمنعت الألف من التقليل إشارة إلى أن أصلها الواو.